

الحكم الرشيد وآثاره على التنمية المحلية

Good governance and its effects on local development

عيسى مزارة

جامعة الجلفة (الجزائر)

Aissamzara84@gmail.com

عبد القادر ونوقي*

جامعة الجلفة (الجزائر)

Aekouanouki@gmail.com

المعلومات المقال	الملخص:
تاريخ الارسال 2023/02/12	تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد العلاقة بين تحقيق التنمية المحلية وتجسيد الحكم الرشيد، بإيجاد أدوات المراقبة والمحاسبة وآليات فعالة وسليمة لاتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق تنمية محلية واسعة، فالحكم الرشيد عملية تمس حياة الأفراد وكذا إدارة المرافق العامة والموارد الطبيعية بما يضمن نموها المستدام ويراعي حقوق الأفراد والمصلحة العامة.
تاريخ القبول: 2023/03/30	لقد توصلت الدراسة إلى أنه كلما تم تجسيد الحكم الرشيد كلما زادت التنمية المحلية من خلال الاستخدام الأمثل لآليات الحكم الرشيد التي تؤدي إلى تفعيل الديمقراطية التشاركية بتوسيع الخيارات المتاحة لجميع الناس حتى يكون المواطن طرف فاعل في صنع القرار المحلي الذي يسعى لضمان استدامة التنمية المحلية.
الكلمات المفتاحية: ✓ الحكم الرشيد ✓ التنمية المحلية ✓ الديمقراطية	
Article info	Abstract :
Received 12/02/2023	This study aims to find the relationship between the achievement of local development and the embodiment of good governance, by finding monitoring and accounting tools and effective and sound mechanisms for taking appropriate decisions to achieve broad local development. . The study concluded that the more good governance is embodied, the greater the local development through the optimal use of the mechanisms of good governance that lead to the activation of participatory democracy by expanding the options available to all people so that the citizen is an active party in local decision-making that seeks to ensure the sustainability of local development.
Accepted 30/03/2023	
Keywords: ✓ Good governance ✓ Local development ✓ Democracy	

1. مقدمة:

تعتبر التنمية المحلية مشروع فكري وعلمي، لأن فلسفة التنمية ومسارها النظامي والتنظيمي في مجالات متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية، إن ما يبرر مصداقية ومشروعية التنمية في التاريخ الإنساني، هو أن الإنسان منذ صراعاته الأولى مع الطبيعة من أجل البقاء، كان يؤسس، عن قصد أو بدونه، لمشروع التنمية، الشيء الذي سيجعل منه المشروع المجتمعي التاريخي الدائم، الذي يستدعي تفعيل الطاقة البشرية من خلال استثمار قوة العمل وتطوير أشكال التفكير والتنظيم.

إن الاختلافات الناتجة عن تطور المحيط العام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمعات البشرية أدى لظهور مفهوم التنمية المحلية في أوروبا وفرنسا تحديدا خلال سنوات الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، كردة فعل على الممارسات الفوقية لتهيئة التراب الوطني، والمرتكزة على النظريات القطاعية لكل مصلحة على حدى، حيث تقترح التركيز على إحساس الانتماء لدى السكان إلى مكان عيشهم مع الأخذ بعين الاعتبار تطلعاتهم والعمل على دفعهم إلى القيام بمبادرات ذاتية في جميع الميادين التي من شأنها أن تساهم في ضمان تنمية سوسيو اقتصادية متناسقة.

فالتنمية المحلية هو إلى إحداث تغيرات إيجابية في البنية الاقتصادية والاجتماعية، عبر تعبئة الموارد والإمكانات المادية والبشرية والعمل على تميمتها، ولن يتأتى هذا إلا بالحكم الرشيد، وهذا في ظل التحولات السياسية الإقليمية منها والدولية، الرامية لتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة، وبطبيعة الحال لا يتحقق ذلك إلا بالأخذ بمؤسراتها والمتمثلة في التمكين، أي توسيع قدرات المواطنين والحرية في اختيارهم العدالة، ثم التوزيع التي تشمل الإمكانات والفرص المتاحة للفرد، ثم التعاون الذي يعتبر مصدر أساسي للإشباع الذاتي، ثم الأمن الشخصي المتعلق بحق الحياة لكل فرد بعيدا عن أي تهديدات، وأخير مؤشر هو الاستدامة التي تتحقق من خلال إيجاد نمط تسيير فعال للجماعات المحلية ومحاولة إيجاد الطريقة المثلى التي تمكن من الوصول إلى تسيير فعال وناجح يسمح بالاستعمال الأمثل لمختلف الموارد المتاحة للدولة سواء كانت مادية أو بشرية بغية التوفيق والانسجام بين الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى في سبيل ضمان القدرة على تلبية حاجات الجيل الحالي دون التأثير على حياة الأجيال اللاحقة في العيش الكريم، ومن هنا جاءت دراستنا هاته لتسليط الضوء على مدى تأثير الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المحلية في الدول.

2. ماهية الحكم الرشيد

1.2 تعريف الحكم الرشيد:

كان أول استخدام لهذا المصطلح في المؤسسات المالية، ثم تدريجيا دخل الاهتمام السياسي، إذ أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية خاصة في ميدان التنمية الشاملة، و ذلك بعد تغيير نوعي في العلاقات الدولية مع دخول عصر العولمة و ظهور فواعل جديدة فوق الدول كالمؤسسات الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات، التي لعبت دورا كبيرا في الانتشار الواسع لهذا المصطلح، و قد جاء استخدامه في الحقل السياسي نتيجة الفساد المتفشي في العديد من الدول على مستوى القطاعات العليا، كآلية ومفهوم جديد يضاف إلى مختلف الآليات والأطر على كافة المستويات (عبد الحميد الزيات، 2002، ص 158).

ويعرف الحكم الرشيد تحديدا في سياقه السياسي بأنه: "هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، وإطارات إدارية ملتزمة بتطوير أفراد المجتمع برضاهم وعبر مشاركتهم في مختلف القنوات السياسية للمساهمة في تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم" (حسن كريم، 2004، ص 97).

إن الحكم الرشيد هو الآليات والمؤسسات التي يمكن من خلالها للمواطنين سواء أكانوا أفراداً أم مجموعات التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية، والوفاء بالتزاماتهم تجاه الدولة وفض الخلافات ما بينهم ومع الدولة، وهو القواعد الطموحة الموجهة لإعانة

الفاعلين للعمل والحكم ومساعدتهم بطريقة شفافة، وفي إطار المساءلة على أساس قاعدة واضحة وغير قابلة للتردد أو الانتقادات، على أن تساهم في ذلك كل الأطراف الفاعلة. (نادر فرجاني، مارس 2000).

ركز البنك الدولي في أول طرح له لمفهوم الحكم الرشيد على أهمية توافر بعدين رئيسيين وهما البعد الإداري والبعد الاقتصادي، دون الاكتراث كثيراً للبعد السياسي، فعرفه أول مرة سنة 1989 على أنه " ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة" (راوية توفيق، 2002، ص24).

2.2 أهمية وأبعاد الحكم الرشيد:

1.2.2 أهمية الحكم الرشيد:

إن الحكم الرشيد يسعى إلى تطبيق مبدأ القيادة الإدارية خاصة في المؤسسة وشفافية أكثر تجاه المستفيدين من السياسات الاجتماعية، وهو (الضمان لتوفير الشروط الملائمة للحصول على نمو مهم يستفيد منه المحتاجون ويضمن التطور الاجتماعي للبلدان ذات الدخل المنخفض)، ويساهم في تعزيز رفاهية الإنسان وتوسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وخاصة الأكثر فقراً وتهميشاً (حسين درويش، 2005، ص121).

كما أن للحكم الرشيد انعكاسات على المجتمع منها: الولاء والانتماء، والإبداع، والرقابة الذاتية، والمرونة، ويتضمن تقصير المسافات في ميادين العمل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وهو شرط لعملية النمو المستديم ومحاربة الفقر. لأن الحكم غير السليم يمثل عاملاً أساسياً في إعاقه الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية الوطنية، ويعمق الحرمان والتميز بين فئات المجتمع، ومن ثم يولد عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، كما أن الحكم الجيد يؤمن النقاش العام حول أثر السياسات الحكومية ويساعد على التقليل من السياسات المنحرفة والخطئة، وعبر المساءلة العامة للسياسيين والموظفين (عابدين يسن الحاج، 23 يونيو 2005).

2.2.2 أبعاد الحكم الرشيد:

للحكم الرشيد عدة أبعاد يشملها نلخصها فيما يلي:

- **البعد السياسي:** مرتبط بطبيعة السلطة السياسية، ويكمن هذا البعد في ضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعتبر شرطاً في تجسيد الحكم الرشيد، من خلال تنظيم انتخابات حرة و نزيفة مفتوحة لكل المواطنين، مع وجود سلطة مستقلة قادرة على تطبيق القانون، و هيئة برلمانية مسؤولة لها من الإمكانية ما تستطيع أن تحقق به نظام إعلامي يجعلها في اتصال مستمر مع المواطن.
- **البعد التقني:** مرتبط بعمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها، وهو جوهر الرشادة التي تقوم على عنصرين الرشادة الإدارية والوظيف العمومي، وهو ما يقتض استقلالية الإدارة عن السلطة السياسية والمالية، فيكون الموظفون لا يخضعون إلا لواجبات وظيفتهم، ويكون اختيارهم وفقاً لمعيار الكفاءة (حسن كريم، 2004، ص97).
- **البعد الاقتصادي والاجتماعي:** وهو كشف أساليب اتخاذ القرار الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى ذات العلاقة بتوزيع الإنتاج والسلع والخدمات على أفراد المجتمع (درغوم أسماء، 2009/2008، ص97)، كما يرتبط هذا البعد بشقيه بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من زاوية، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من زاوية ثانية، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من زاوية ثالثة (حسن كريم، 2004، ص97).

2. ماهية التنمية المحلية

1.2 تعريف التنمية المحلية

عرفت الأمم المتحدة التنمية بأنها: توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في الاجتماعات القومية والمحلية وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية، ولتساهم في تقدم البلاد (سهير حامد، 2007، ص22).

أما التنمية المحلية فعرفتها الأمم المتحدة بأنها: عبارة عن عملية تتحد فيها جهود أفراد المجتمع المحلي وجهود السلطات الحكومية بغية تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع فتكامل حياة المجتمع وحياة الأمة التي ينتمي إليها ويمكنه من العطاء المثمر الفعال الذي يحقق التقدم والتطور القومي (أيمن عودة المعاني، 2010، ص138).

وتعرف التنمية المحلية على أنها عملية تغيير بشكل مستمر لا تتوقف ولا تنتهي عند نقطة معينة لكنها مستمرة ومتصاعدة لإشباع الحاجات والمطالب المتجددة للمجتمع المحلي، ومن أجل ذلك فإن التنمية المحلية توجد في الدول المتقدمة كما توجد في الدول النامية، وتوجد في المناطق الحضرية كما توجد في المناطق الريفية (عبد المطلب عبد الحميد، 2001، ص10).

فالحديث عن التنمية المحلية يعني تناول التنمية بشمولية مطلقة، أي من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فلا يمكن مثلا الاهتمام بقضية التعليم دون الاهتمام بقضايا الصحة أو الزراعة أو السكن أو المشروعات الإنتاجية الأخرى، ويقصد بالشمولية كذلك شمول التنمية على كل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية، بحيث تحقق العدالة، وتكافؤ الفرص، وإرضاء لكل المواطنين فلا يصح أن تستفيد فئة من المجتمع بعائد برامج التنمية، بينما يحرم الآخرون وقد يكونون من الفئات الفقيرة الأقل قوة وتأثيرا في المجتمع وهم أصحاب الحق في التنمية.

2.2 خصائص التنمية المحلية

تتسم عملية التنمية المحلية بمجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي:

- **هادفة:** ويعني ذلك أنها تنطلق من هدف أو مجموعة أهداف تسعى إلى تحقيقها وتتوقف أهداف عملية التنمية على المدخلات والإمكانات المتاحة للقيام بتلك العملية، حيث لا ينبغي تحديد أهداف تفوق هذه المدخلات، وتلك الإمكانيات وإلا فإن هذه الأهداف لن تتحقق.
- **علمية:** التنمية ليست عشوائية بل تقوم على أسس علمية مدروسة وعمليات تخطيط فائقة الدقة، ودراسات وبحوث جدوى متقنة يتحدد على ضوءها مدخلات وعمليات التنمية، ومن ثم المخرجات أو النواتج المتوقعة بلوغها.
- **نظامية:** لا تتم عمليات التنمية عرضا بل تتم بشكل نظامي دقيق في جهات ومؤسسات متخصصة فكل عملية تنمية تكون بمثابة منظومة مكونة من ثلاث محاور: المدخلات، والعمليات، والمخرجات، وتضم المدخلات كافة متطلبات التنمية من الموارد الطبيعية، والموارد البشرية والتمويل ... وغيرها، وتشمل العمليات كافة الإجراءات المرتبطة بتنفيذ خطط التنمية أما المخرجات فتضم النواتج والأهداف التي أمكن بلوغها أو تحقيقها (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2009، ص73).
- **إيجابية:** ينبغي أن تكون التنمية ايجابية، فهي بمثابة تحسين وتطوير للشيء ينتقل به من طور أقل إلى طور أرقى، أو من جيد إلى أجود، وليس من المنطق أن تكون التنمية سلبية، فعمليات

التنمية الصناعية التي تتجاهل مبدأ توازن عناصر البيئة، وتقوم على الاستخدام الجائر لبعض موارد البيئة الطبيعية، تكون نتائجها بالضرورة سلبية على بيئة الفرد الطبيعية والاجتماعية.

● **مستمرة:** ومن أهم خصائص عمليات التنمية الديمومة والاستمرارية فمدخلات التنمية متغيرة ومن ثم فإن ذلك يستلزم استمرار مراحل تلك التنمية لمواكبة تلك المتغيرات، كما أن احتياجات ومتطلبات أفراد المجتمع في تغير مستمر، مما ينعكس على تغير وأهداف التنمية، ومن ثم استمرارية مراحل التنمية لمواكبة ذلك، ومن أهم دواعي استمرارية التنمية رغبة الإنسان، الدائمة في بلوغ ما هو أفضل فكلما ارتقى درجة تطلع إلى درجات أعلى... الخ (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2009، ص74).

● **الشمول والتكامل:** يعني التكامل كذلك التكافل بين الجهود الأهلية والحكومية ومشاركة جميع فئات المواطنين رجالا ونساء وأغنياء وفقراء، ومتعلمين وغير متعلمين، والعمل بروح الفريق بين جميع العاملين في حقل التنمية سواء أكانوا رسميين أم شعبيين.

● **إشباع مطالب وحاجات الإنسان الأساسية:** والتي تتمثل في حاجاته البيولوجية، وحاجاته النفسية، وحاجاته الاجتماعية والاقتصادية ويتم ذلك من خلال النظم والمؤسسات الاجتماعية التي تقوم في المجتمع وما يصاحبها من قيم ومعايير تحدد نوع العلاقات التي تسود بين أفراد المجتمع.

● **مبدأ تحديد الاحتياجات:** توضع الخطة العامة للدولة على أساس المعرفة التامة باحتياجات المجتمع عامة أما المجتمعات المحلية فتختلف فيما بينها في احتياجاتها حيث يكون لكل منها خصوصياته الثقافية، ولا بد أن توضع هذه البرامج والمشروعات في ضوء هذه الخصوصيات، ويعلم كل مجتمع من المجتمعات احتياجاته الملحة والأكثر إلحاحا، حيث يقوم التخطيط والتنمية على المستوى المحلي على أساس هذه المعرفة.

● **التوازن والتنسيق:** ينبغي مراعاة توازن مشروعات برامج التنمية المختلفة، وذلك بالاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع، كما ينبغي مراعاة التنسيق بين مشروعات وبرامج التنمية المختلفة، وذلك بتوفير جو تعاوني لجميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع، وتضافر جهودها، بحيث لا تصبح مشروعات وبرامج التنمية، متكررة أو متناقضة أو متداخلة مما يبعثر الجهود، ويزيد من تكاليف الخدمات، ويعمل على تشتيت ولاءات المواطنين في المجتمع الواحد، مما يقلل الحماس للعمل الجمعي، مما يكون له اثر على فشل مجهود التنمية (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2009، ص77).

● **المبدأ الديمقراطي:** يعتبر هذا المبدأ جوهر أي برنامج للتنمية أو مشروع من المشروعات، بمعنى أن لا تفرض مشروعات التنمية فرضا على أفراد المجتمع المحلي وإنما لا بد وأن تنبع من داخله، وبتعبير آخر نتبع من القاعدة متجهة إلى القمة وهو أمر ضروري حتى يمكن أن يشارك فيها

أعضاء المجتمع بإرادتهم وباختيارهم.

● **مبدأ الاعتماد على الموارد المحلية:** يجب الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع مادية كانت أو بشرية فاستعمال الموارد المألوفة في صورة جديدة أسهل على المجتمع من استعمال مواد جديدة أو من خارج المجتمع، وينطبق هذا أيضا على الموارد البشرية.

● **وجود خطة متوازنة للتنمية:** لا تستطيع المجتمعات المحلية وحدها مواجهة كل مشكلاتها، الأمر الذي يقتضي وجود خطة للتنمية المتوازنة على المستوى القومي، مما ييسر التقدم الاقتصادي

والاجتماعي على المستوى المحلي (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2009، ص81).

3. الحكم الرشيد وعلاقته بالتنمية المحلية

1.3 معايير الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المحلية:

يتضمن الحكم الرشيد مجموعة من المعايير من بينها، المشاركة والمساءلة والشفافية وسيادة القانون والعمل على تحقيق هذه المعايير في الواقع جد مهم لتحقيق التنمية المحلية، وفيما يلي شرح لتلك المعايير ودورها في تحقيق التنمية:

1.1.3 توسيع المشاركة الشعبية لتطوير التنمية المحلية:

يقصد بالمشاركة في التنمية المحلية إسهام المواطنين بدرجة أو بأخرى في تصميم والإشراف على تنفيذ سياسات التنمية المحلية، سواء بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية، وتعتبر المشاركة وسيلة أساسية لتحقيق ونجاح برامج ومشاريع التنمية وتكمن أهمية المشاركة فيما يلي:

1. القضاء على سلبية بعض المواطنين وردود أفعالهم الضارة تجاه البرامج والخطط المحلية هذا من خلال إقناعهم بأهميتها.
2. إثارة حب العمل في نفوس المواطنين والتقليل من روح التوكل لديهم.
3. الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية في عملية التنمية من خلال تحديد طاقات المجتمع وتوسيع قاعدة العمل.
4. التقليل من النفقات عن طريق الجهد التطوعي والمساهمة المالية للمواطنين.
5. مشاركة المواطنين تجعلهم يشعرون بأن المشاريع المنجزة هي من صنعهم وملكا لهم وبالتالي يعملون كل ما في وسعهم للحفاظ عليها وصونها. (رشيد فلاح، 2012، ص169)

2.1.3 تجسيد الشفافية والمساءلة وسيادة القانون لتحقيق التنمية المحلية:

تعتبر كل من مؤشرات الشفافية والمساءلة وسيادة القانون من المؤشرات المترابطة مع بعضها البعض والتي لا يستغني إحداها عن الآخر فلا يسود القانون إلا بالشفافية والمساءلة ولا تطبق الشفافية والمساءلة إلا بوجود القانون وسيادته فوق الجميع، ووفقا لتقرير صدر عن منظمة النزاهة الدولية فإن خبراء الاقتصاد في الجزائر يعتبرون أن مسؤولية الحكومة الجزائرية كاملة في انتشار الفساد والرشوة وإهدار المال العام، حيث ظل تحقيق أهداف المناخ الاقتصادي والحكم الرشيد وزيادة الشفافية دون تطبيقها على أرض الواقع (عبد الحليم بن بادة، 2016، ص94)، هذا الواقع السيئ أثر سلبا على سياسات التنمية المحلية فجعل جميع الخطط والاستراتيجيات والبرامج الحكومية تكون دون المتوقع منها.

حيث يوفر الحكم الرشيد الآليات التي تساعد الدولة على التخفيف من الانحرافات المستمرة في السياسة التنموية ومن بين هذه الآليات نجد المساءلة والشفافية فعبّر تأمين المساءلة العامة للسياسيين والبيروقراطيين يضمن لنا التطبيق الفعال للسياسات الاقتصادية والمولدة للتنمية، فإذا كان الهدف من بعد المساءلة هو كشف الفساد والحد منه، فالشفافية غايتها القصوى ووجودها يعني القضاء على الفساد، فالشفافية تعكس الممارسات المختلفة في المؤسسات مما يدل على أن كل شيء واضح للعيان، وكذلك ضعف المشاركة يؤدي إلى الفساد فيجب أن تكون مرجعية صانع القرارات هي أصوات المواطنين موجودة، وبالطبع لن تكون هناك مساءلة ما لم توجد شفافية، لذا فنحن بحاجة إلى مزيد من تدوير المعلومات وفتح الباب أمام المواطنين للمشاركة في الحياة السياسية. يجب أن تكون هناك مساءلة قانونية وكذلك يمكن اللجوء للقضاء وذلك بتقديم نوع من الحماية للمواطنين سواء أولئك الذين يقعون ضحايا للفساد أو الذين يقومون بفضح الفساد والمفسدين والذين قد يتعرضون للأذى وذلك إما بتقديم المنشورات القانونية لهم أو رفع الدعاوى لهم أو الترفع عنهم أمام المحاكم، كما يجب أن ترفع منظمات المجتمع المدني الدعاوى للقضاء ضد الجهات التي تتأكد من فساده باعتبارها معنية بالحفاظ على حقوق المجتمع ومصالحه (عبد السلام عبد اللاوي، 2012، ص92).

2.3 فواعل الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المحلية:

تلعب فواعل الحكم الرشيد دور مهما في تحقيق التنمية المحلية وهم كالتالي:

1.2.3 الحكومة:

لقد ثبت أن التنمية تحتاج إلى حكومة فاعلة، تقوم بدور الحافز والميسر للتطور، فنحن نعلم أن التنمية التي تسيطر عليها الدولة فشلت، كما فشلت التنمية التي تتم بدون مشاركة الدولة، فوجود الدولة الفاعلة ضروري لتوفير السلع والخدمات، وخلق القواعد والمؤسسات والأطر القانونية التي تسمح للسوق بالازدهار، والمطلوب من الحكومات الفاعلة لتحقيق التنمية الحقيقية ما يلي: (محمد سعدي، 2017، ص 67)

- تهيئة بيئة قانونية مشجعة لتأسيس وتطوير عمل منظمات المجتمع المدني، من خلال تسهيل إجراءات التأسيس ومراجعة وتعديل القوانين التي تحد من مبادرات المواطن ووضع القوانين والتشريعات الخاصة بتنظيم عمل مؤسسات المجتمع المدني بهدف رصد أنشطتها وعدم تقييد حريتها في العمل بما لا يتعارض وسيادة الدولة وأمنها الوطني وأولويتها في التنمية.
- العمل على اعتبار مؤسسات المجتمع المدني طرفا هاما في عملية التنمية وشريكا للدولة في تنفيذ بعض أنشطتها وإقامة علاقة إيجابية وغير تصادمية معها مبنية على أساس المشاركة الفعالة، والحوار الإيجابي، والتعاون والتنسيق والتشاور من أجل تطوير الخدمات المقدمة لكافة فئات المجتمع.
- تخصيص ميزانية لمنظمات المجتمع المدني تمكنها من تنفيذ أنشطتها.
- تشجيع منظمات المجتمع المدني على التمويل الذاتي والاضطلاع بمشاريع مدرة للدخل.
- ضرورة دعم القطاع الخاص وتشجيعه للمساهمة في تمويل أنشطة مؤسسات المجتمع المدني.
- إنشاء آلية مؤسسية لتنظيم عمل مؤسسات المجتمع المدني وتنسيق الجهود المشتركة لتفادي الازدواجية في الأنشطة، وتعزيز التعاون والتكامل لمصلحة الفئات المستفيدة وذلك بالتشاور بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية المعنية.

2.2.3 القطاع الخاص:

يلعب القطاع الخاص دورا رئيسيا في عملية التنمية من خلال مساهمته الفعالة في تنشيط الحياة الاقتصادية ومن بعدها رفع معدلات النمو والحد من الفقر، وعلى هذا الأساس فإن تطوير القطاع الخاص يعتبر قضية جد هامة يتوجب أن تركز عليها السياسات الاقتصادية بما ينعكس إيجابا على النشاط الاقتصادي.

فقد أصبح القطاع الخاص يلعب دورا كبيرا كشريك في الإدارة والتنمية وهذا ما يتناسب مع المسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتقه فهو يستطيع أن يوفر الخبرة والمال والمعرفة اللازمة لعمليات التنمية بالشراكة مع السلطات المحلية وأجهزة الدولة، كما بإمكانه تأمين الشفافية في الكثير من القطاعات لقدرة على نشر المعلومات وإصدار الإحصائيات الدورية بالإضافة إلى دوره في توفير مناصب الشغل والتقليل من البطالة ومكافحة الفقر وكل هذه الأدوار التي يؤديها تصب في إطار إرساء أسس الحوكمة التي تهدف إلى الاستغلال الأمثل لموارد الدولة لتحقيق التنمية المستدامة، تمنح آليات الشراكة مع القطاع الخاص إمكانيات وفرص حقيقية من أجل تدابير المرفق العامة المحلية، وذلك عن طريق عقد اتفاقيات التعاون والشراكة أو شركات الاقتصاد المختلط أو التدبير المفوض أو عقود الامتياز ... الخ، وهذا بدوره يتيح آليات جديدة للتدبير وتجاوز الطرق التقليدية في تدبير المرافق العامة (مجيد ضياء، 2003، ص 18)، ومن بين سبل تفعيل دور القطاع الخاص نجد (وفاء معاوي، 2010، ص 45):

- ضرورة مشاركة المواطن في الإدارة الحكومية بتحديد ما يريده من احتياجات ورغبات.
- تهئية الإطار المحفز لتطوير أنشطة القطاع الخاص بتطوير نظام السوق، لأن قدرة القطاع الخاص على توفير فرص العمل وتوسيع نطاق التشغيل للأفراد يعتمد على تطوير نظام السوق في المجتمع.
- ضرورة منع الاحتكارات من قبل المؤسسات الحكومية لتنفيذ بعض المشروعات والبرامج حيث أن ذلك يعتبر عائق أمام تطوير القطاع الخاص.
- ضرورة إلغاء القيود الحكومية التي تتحكم في الأسعار والتقييد في استخدام الأعمال الأجنبية، وضرورة استخدام الموارد المحلية رغم عدم جودتها.
- ضرورة العمل على توفير التمويل اللازم للقطاع الخاص.

3.2.3 المجتمع المدني:

إن تبني توجه تنموي شامل يستند إلى مواجهة تحديات التنمية المحلية ستحول منظمات المجتمع المدني من آلية تعمل مع المشكلات بشكل تسكييني إلى آلية مؤسسية تعمل من أجل الإصلاح والتغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، لاسيما البعد الثقافي من هذا التوجه التنموي الذي يؤدي إلى التأثير على الاتجاهات الثقافية مثل المشاركة السياسية وقضايا المرأة، كما أن هذه الآلية تنطلق من مفهوم التمكين ووضع مواطن منتج من شأنه أن يربط بين المجتمع المدني والدولة والتنمية، مما يستدعي القيام بعقد المؤتمرات وتطوير مفهوم للشراكة بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والدولة في لجان مشتركة لبحث المشاريع ومن المهم في هذا السياق التخطيط لآليات تربط بين صانعي السياسات العامة والمجتمع المدني كاللجان التي ارتبطت مباشرة بعملية صنع التشريعات في البرلمان والمشاركة هنا من جانب المجتمع المدني سوف تكفل أعلى درجات الالتزام بالقضايا الوطنية (عبد السلام عبد اللاوي، 2012، ص 82).

وهناك مجموعة من الآليات التي تساعدنا على تفعيل دور المجتمع المدني في تجسيد التنمية المحلية منها (عبد السلام عبد اللاوي، 2012، ص 80):

- تأسيس منبر للحوار المجتمعي بين تنظيمات المجتمع المدني المحلية والوطنية وحتى الدولة يكون وسيلة للتضامن وأداة لنقل الخبرات الوطنية والدولية.
- توفير ضمانات خلق بيئة سياسية وقانونية مهيأة لدور أكثر فاعلية لمنظمات المجتمع المدني، ويتم تحقيق ذلك في وجود أهم ركيزتين وهما الديمقراطية والمواطنة من خلال إحلال الأساليب والقيم الديمقراطية ضمن هيكلية وبنية العلاقات داخل المجتمع المدني في ذاته في ظل التمتع بالمواطنة الفعلية.
- توفير بيئة ثقافية واجتماعية لتمكين منظمات المجتمع المدني من إحلال التنمية المجتمعية، وإبراز فكرة الترابط المدني التي يقصد بها تشكيل أحكام ذاتية قادرة على مواجهة السلطة وتحديد مداها بإعادة تركيب نقدي لمكونات هذا النظام المؤسسي المجتمعي "الدولة" المجتمع المدني بتوفير الجو الثقافي لتحقيق التطور الديمقراطي وتحديد الخطاب الثقافي للإصلاح ودعمه وتفعيله وترسيخ دائرته.
- تبني رؤية واضحة لمفهوم بناء القدرات والذي يعتمد على تبني رؤية شاملة لمكوناته فهو لا يشمل مجرد التدريب، كما هو شائع وإنما يتخطاه إلى تطوير البحوث وبناء قواعد البيانات ويمتد إلى عمليات التشبيك بين منظمات المجتمع المدني والتي تزيد من فاعليتها وقدرتها على تأثير في السياسات العامة لاسيما في الجزائر حيث نلاحظ التشتت في عملية بناء القدرات فلا بد من تطوير إستراتيجية واضحة في التدريب تكون ذات صلة بالدراسات العلمية ومكمية مع نوعية نشاط المنظمة وتغييرات العصر.

4. خاتمة:

من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج أن الحكم الرشيد هو الدعامة الأساسية لبناء التنمية المحلية الشاملة، والذي يستدعي بناء أسس وآليات الحكم الرشيد، كالشفافية، المشاركة، تطبيق القانون ... الخ، بالإضافة إلى فواعل الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المحلية المتمثلة في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والتي تعتبر مؤشرات يتم استخدامها لقياس الحكم الرشيد.

تتسم العناصر الثلاثة للحكم الرشيد - (الحكومة، القطاع الخاص والمجتمع المدني) بأهمية بالغة بالنسبة للتنمية المحلية المستدامة، فالدولة تخلق البيئة السياسية والقانونية المواتية، والقطاع الخاص يولد الوظائف والدخل، أما المجتمع المدني فيسهل عملية التفاعل السياسي والاجتماعي، ويتطلب تحقيق الحكم الرشيد تفاعلاً أكبر بين هذه العناصر والمؤشرات لتحقيق التوازن فيما بينها من أجل تحقيق تنمية محلية مستدامة تقتصر فقط على اهتمام بالآثار التنموية الحالية فقط وإنما تشتمل على التنمية المحلية الممتدة عبر أجيال القادمة.

ولتحقيق التنمية المحلية الحقيقية يجب تفعيل آليات الحكم الرشيد من خلال تحسين جودة الخدمات العمومية للمواطن، تطبيق نظام حوكمة الإدارة الرشيدة في بيئة أعمالها من خلال اتخاذ خطوات جريئة مثل: تدعيم منهج الإدارة بالأهداف والتسيير بالمشاركة، الشفافية في تسيير شؤون الدولة، تعزيز الإطار القانوني للتنمية المحلية وحماية البيئة، الدخول في شراكات إستراتيجية مع منظمات حكومية عالمية في مجال تقديم خدمات الاتصالات والتكنولوجيا الحديثة لخلق روح التنافس بين وحدات الإدارة المحلية ومنح فرصة للمحليات للتجريب والإبداع والاستفادة من أداء بعضها البعض نتيجة ذلك، استعمال عقلاني وفعال للموارد، محاربة الفساد وتفعيل دور القطاع العام.

5. قائمة المراجع:

الكتب:

1. أيمن عودة المعاني، (2010)، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
2. حسن كريم، (2004)، مفهوم الحكم الصالح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
3. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، (2009)، التنمية (اجتماعيا ثقافيا اقتصاديا سياسيا بشريا)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.
4. راوية توفيق، (2002)، الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا، دراسة تحليلية لمبادرة النيباد، معهد البحوث والدراسات الإفريقية.
5. سهير حامد، (2007)، إشكالية التنمية في الوطن العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
6. عابدين يسن الحاج، (2005)، قراءة في مفهوم الحكم الجيد، صحيفة الرأي العام، السودان.
7. عبد الحميد الزيات، (2002)، التنمية السياسية، ج 2، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر.
8. عبد المطلب عبد الحميد، (2001)، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
9. مجيد ضياء، (2003)، التخصص والتصحيحات الهيكلية - آراء واتجاهات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.

الرسائل العلمية

10. درغوم أسماء، (2009)، البعد البيئي في الأمن الإنساني (مقاربة معرفية)، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، الجزائر.
11. رشيد فلاح، (2013)، دور التقسيم الإداري في التنمية المحلية بالجزائر (1962-2000)، رسالة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر.
12. عبد السلام عبد اللاوي، (2012)، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية للجزائر، دراسة ميدانية لولايي المسيلة وبرج بوعريج، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة ورقلة، الجزائر.
13. محمد سعدي، (2017)، متطلبات الحوكمة الجيدة في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة.
14. وفاء معاوي، (2010)، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر.

المقالات العلمية

15. حسين درويش العادلي، (2005)، إدارة المجتمع والدولة، المضمون والشكل، مجلة الإسلام والديمقراطية، العدد 11، العراق.
16. عبد الحليم بن بادة، (2016)، ظاهرة الفساد الإداري كعائق أمام نجاح سياسات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة الندوة للدراسات القانونية العدد 07، الجزائر.
17. نادر فرجاني، (2000)، أساطير الفساد، جريدة العربي، جريدة الحزب العربي الديمقراطي الناصري، القاهرة، العدد 1001.